

---

تقرير رئيس الصندوق بشأن  
قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية مدغشقر من أجل  
برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب  
الريف

رقم البرنامج: 2000003989

---

الوثيقة: EB 2022/137/R.33

بند جدول الأعمال: 16(أ)(2)(ج)

التاريخ: 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الفرنسية

للموافقة

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 46.

---

الأسئلة التقنية:

Joseph Rostand Olinga Biwole

المدير القطري

شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية

البريد الإلكتروني: j.olingabiwole@ifad.org

Sara Mbago-Bhunu

المديرة الإقليمية

شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية

البريد الإلكتروني: s.mbago-bhunu@ifad.org

---

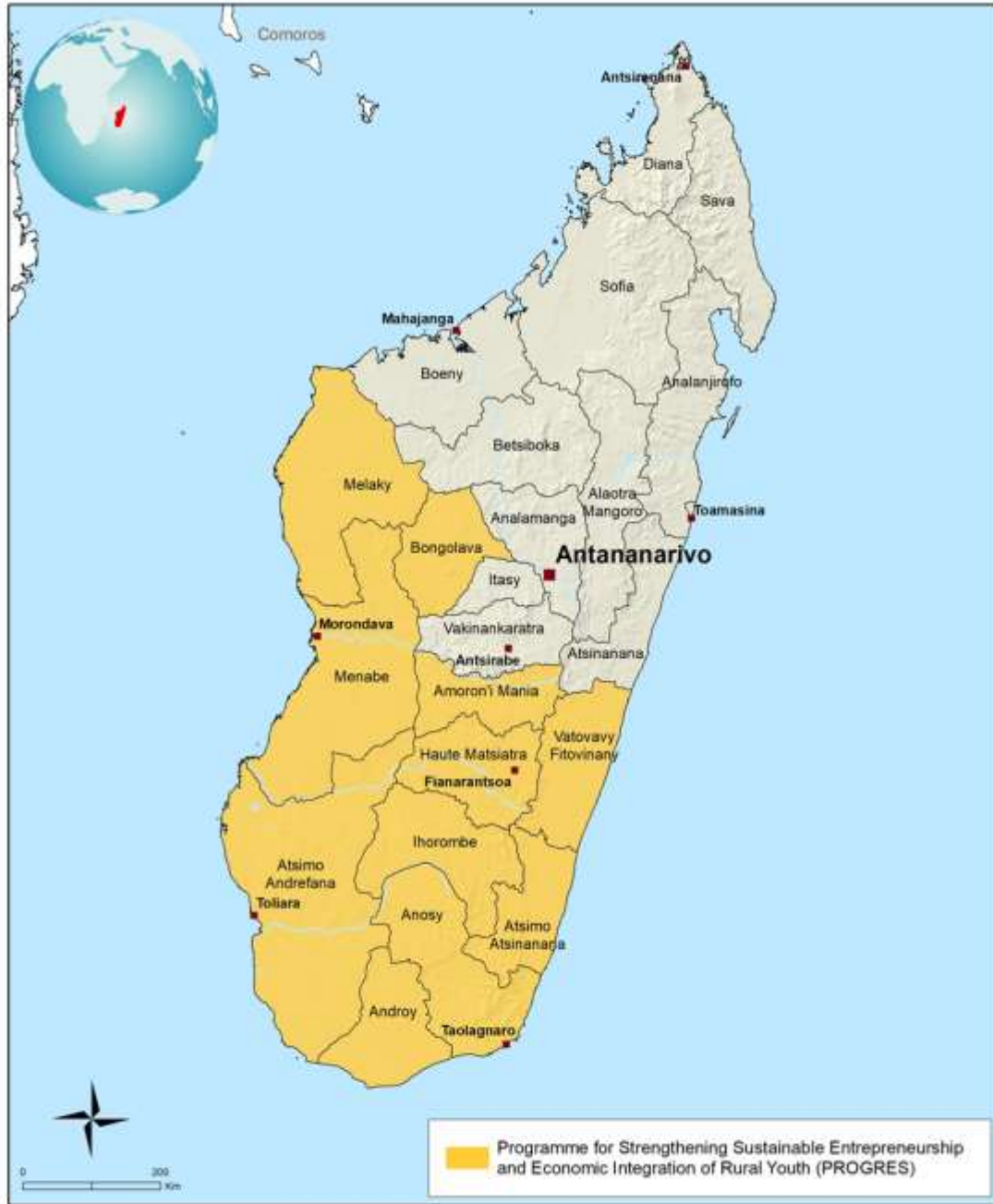
## جدول المحتويات

ii	خريطة منطقة البرنامج
iii	موجز التمويل
1	أولاً- السياق
1	ألف- السياق الوطني ومسوّغات تدخل الصندوق
2	باء- الدروس المستفادة
3	ثانياً- وصف البرنامج
3	ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة
3	باء- المكونات، والحصائل والأنشطة
4	جيم- نظرية التغيير
4	دال- المواءمة والملكية، والشراكات
4	هاء – التكاليف، والفوائد، والتمويل
10	ثالثاً- إدارة المخاطر
10	ألف- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها
10	باء- الفئة البيئية والاجتماعية
11	جيم- تصنيف المخاطر المناخية
11	دال- القدرة على تحمل الديون
11	رابعاً- التنفيذ
11	ألف- الإطار التنظيمي
12	باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة، والتواصل
13	جيم- خطط التنفيذ
13	خامساً- الوثائق القانونية والسند القانوني
13	سادساً- التوصية

### فريق تنفيذ البرنامج

Sara Mbago-Bhunu	المديرة الإقليمية:
Joseph Rostand Olinga Biwole	المدير القطري:
Yawo Jonky Tenou	الموظف التقني الرئيسي:
Virginia Cameron	موظفة المالية:
Paxina Chileshe	أخصائية المناخ والبيئة:
Aspasia Tsekeri	موظفة الشؤون القانونية:

## خريطة منطقة البرنامج



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.  
أعد هذه الخريطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2022-04-07



## موجز التمويل

وزارة الاقتصاد والمالية	المؤسسة المبادرة:
جمهورية مدغشقر	المقترض/المتلقي:
وزارة الزراعة والثروة الحيوانية	الوكالة المنفذة:
120 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للبرنامج:
59.88 مليون يورو (60.4 مليون دولار أمريكي)	قيمة القرض ألف المقدم من الصندوق:
شروط فائقة التيسيرية	شروط القرض ألف المقدم من الصندوق:
14.97 مليون يورو (15.1 مليون دولار أمريكي)	قيمة القرض باء المقدم من الصندوق:
شروط تيسيرية للغاية	شروط القرض باء المقدم من الصندوق:
7.93 مليون يورو (8 ملايين دولار أمريكي)	قيمة القرض جيم المقدم من الصندوق:
شروط عادية	شروط القرض جيم المقدم من الصندوق:
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	الجهة المشاركة في التمويل:
3 ملايين دولار أمريكي	قيمة التمويل المشترك:
تمويل موازي	شروط التمويل المشترك:
9 ملايين دولار أمريكي	مساهمة المقترض:
4.5 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
20 مليون دولار أمريكي	فجوة التمويل:
25.127 مليون دولار أمريكي	قيمة التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق:

## أولا- السياق

### ألف- السياق الوطني ومسوّغات تدخل الصندوق

#### السياق الوطني

1- جمهورية مدغشقر (المشار إليها باسم "مدغشقر") هي الجزيرة الرابعة في العالم من حيث المساحة. ومنذ استقلال البلد في عام 1960، أضعف عدم الاستقرار السياسي قدراته المؤسسية وقوض الجهود الإنمائية. ولا تزال هناك عوامل هامة تسهم في الهشاشة المناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يتسم بها الجزء الجنوبي من البلد. وشهد اقتصاد مدغشقر متوسط نمو بنسبة 2.95 في المائة بين عامي 2010 و2019. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى نشوء ركود في عام 2020، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي في البلد بنسبة 4 في المائة. وتوقف في عام 2022 الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام 2021، وذلك بسبب التأثير المشترك للموجة الثالثة لجائحة كوفيد-19 والصدمات المناخية والأزمة الأوكرانية.

2- وكان مؤشر التنمية البشرية في مدغشقر بمقدار 0.501 في عام 2021، وهذا ما يضع البلد في المركز الثالث والسبعين بعد المائة من بين 191 دولة. وفي عام 2019، كان 85 في المائة من السكان الريفيين فقراء، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الجنوبي وهم الأشد تأثراً بانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي ينتمي البلد إلى فئة بؤر المجاعات. وتمثل مبادرة مدغشقر الناشئة (2019-2023) الإطار الاستراتيجي لتنمية البلد. وفي القطاع الزراعي، الذي يساهم بنسبة 24 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وتتركز فيه 68 في المائة من الوظائف، تتمثل الأهداف في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وإنشاء وظائف لائقة، وتحقيق الاستقلال الذاتي للأقاليم. ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية هي السلطة المسؤولة عن التنمية الريفية المستدامة. ولا يزال القطاع الزراعي غير الرسمي، يُعدّ المزود الرئيسي للوظائف ذات الأجر المتدني التي لا تحظى بالحماية الاجتماعية.

#### الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسي في الصندوق

3- تماشيا مع التزامات التعميم، صُنّف البرنامج على أنه:

☒ يشمل التمويل المناخي؛

☒ يُسهم بإحداث تحول في المنظور الجنساني؛

☒ يراعي التغذية؛

☒ يراعي الشباب؛

☒ يعطي الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

☒ يشمل القدرة على التكيف.

4- الشباب. كل مواطني مدغشقر المندرجين في الفئة العمرية الممتدة من 14 إلى 30 عاما هم من "الشباب".<sup>1</sup> وتقع عواقب سلبية على الشباب، الذين يمثلون أغلبية العاملين في القطاع غير الرسمي، بسبب افتقارهم إلى التدريب، وفرصهم المحدودة للحصول على الأراضي والتمويل.

<sup>1</sup> السياسة الوطنية للشباب (2016).

- 5- **المنظور الجنساني:** وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين عام 2021، الذي بيّنت نتائجه وجود فجوة بمقدار 0.725 نقطة، تُصنّف مدغشقر في المرتبة السابعة والخمسين من بين 156 دولة من حيث الفجوة بين الجنسين. فيظل دخل النساء الريفيات أقل من دخل الرجال.
- 6- **الأشخاص ذوو الإعاقة:** يمثل الأشخاص ذوو الإعاقة 0.6 في المائة من السكان ويعيش 82 في المائة منهم في المناطق الريفية. ولا يزالون عرضة للتهميش بسبب ما يواجهونه من صعوبات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل.
- 7- **التغذية:** إن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي متوطن في الجنوب، نظراً إلى عدم كفاية الإنتاج، وعادات الأكل السيئة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال مستوى سوء التغذية مقلقاً، إذ يرتبط 44 في المائة من وفيات الرضع بنقص التغذية.
- 8- **التحول المناخي:** كانت مدغشقر في عام 2019 في المرتبة الخامسة والستين بعد المائة من بين 181 دولة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ<sup>2</sup>. ويرد البلد في المرتبة الرابعة والعشرين في تصنيف أشد البلدان ضعفاً، وفي المرتبة السابعة عشرة في تصنيف الدول الأقل استعداداً لمواجهة هذا التغير.

### مسوّغات تدخل الصندوق

- 9- طلبت حكومة مدغشقر دعم الصندوق لتنفيذ برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف (البرنامج) بغية تعزيز ريادة الأعمال وعماله شباب الريف، وسلاسل القيمة الواعدة ذات أولوية<sup>3</sup> مع تعزيز المؤسسات المحلية ومنظمات المنتجين. وأكد تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري الذي أجراه الصندوق للفترة 2013-2019 أن المشروعات تلبّي احتياجات المجموعات المستهدفة وهي متسقة بالفعل مع أولويات الصندوق وحكومة مدغشقر. ويجب التركيز على دعم أشد المجموعات ضعفاً.
- 10- وحقق الصندوق نتائج مشجعة وتوجد لديه مزايا نسبية من حيث تحسين الحصول على الأراضي ووسائل الري؛ والتدريب والإرشاد؛ وخدمات دعم الإنتاج، وريادة الأعمال الريفية، والوصول إلى الأسواق. ويتوافق البرنامج مع مبادرة مدغشقر الناشئة ومع استنتاجات المؤتمر الوطني للاكتفاء الذاتي الغذائي (2022).

### باء- الدروس المستفادة

- 11- تُستمد الدروس المستفادة في إطار البرنامج بصورة أساسية من التدخلات المنجزة والجاري تنفيذها:
- ستعتمد أفرقة البرنامج تُهجاً تساعد الشباب والشبان مساعدة منصفة في الحصول على فرص عمل مثمرة ولاتئة ومستدامة، بسبل منها ريادة الأعمال المستدامة.
  - صُممت في إطار حافظة الصندوق في مدغشقر أدوات لدعم الشباب الريفيين، وأبرزها برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية (إقامة روابط بين منظمات الفلاحين فيما يخص الأسواق والخدمات المالية والخدمات المقدمة إلى المؤسسات)، ومشروع دعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي - المرحلة الثانية (سلاسل القيمة وحياسة الأراضي)، وبرنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية (مراكز التدريب الزراعية والريفية، وتدريب الشباب، وتنمية المؤسسات) وبرنامج تنمية سلاسل القيمة الزراعية الشاملة (إكثار البذور، وتطوير بنى أساسية، وتنمية سلاسل القيمة).

<sup>2</sup> مؤشر التكيف العالمي الذي وضعته جامعة نوتردام.

<sup>3</sup> أرز، وذرة، وكسافا، وعسل، وفول سوداني، وبصل، ومجترات صغيرة.

## ثانيا- وصف البرنامج

### ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة

- 12- الهدف العام من البرنامج هو المساهمة في الحد من الفقر وإنشاء فرص عمل في المجتمعات المحلية الريفية. والهدف الإنمائي للبرنامج هو تعزيز قيادة الأعمال الشاملة للجميع والمستدامة، واستهداف الشباب على سبيل الأولوية، ولا سيما من خلال تنمية سلاسل القيمة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.
- 13- سيغطي البرنامج 12 إقليما (أموروني مانيا، أندروي، وأنوزي، وأتسيمو-أندريفانا، وأتسيمو-أتسينانانا، ويونغولافا، وفيتوفيناني، وماتسياترا العالية، وإيهورومي، وميلاكي، ومينابي، وفاتوافي)، وهي أقاليم تنتم بالفقر المدقع وتستفيد من مشروعات يمولها الصندوق وساهمت في فتح آفاق التطوير للمؤسسات.
- 14- سيستهدف البرنامج 130 000 أسرة معيشية ريفية فقيرة، أي ما يناهز 650 000 شخص، منهم 40 في المائة على الأقل من النساء و60 في المائة من الشباب، وسيكون تمثيل النساء في هذه الفئة مساويا لتمثيل الرجال. وسيأتي هؤلاء الشباب من أسر معيشية لا يقل عددها عن 50 000 أسرة معيشية وسيجري استهدافهم في إطار تنمية المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد 75 000 أسرة معيشية من دعم سلاسل القيمة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي وستشارك 5 000 أسرة معيشية في الأنشطة من خلال الشراكات.

### باء- المكونات، والحصائل والأنشطة

- 15- لدى البرنامج ثلاثة مكونات: (1) تنمية ريادة الأعمال لدى شباب الريف؛ (2) وضع نظم غذائية مناصرة للفقراء؛ (3) التعزيز المؤسسي وإدارة البرنامج.

**المكون 1: تنمية ريادة الأعمال لدى شباب الريف.** يهدف هذا المكون، الذي سيضم مكونين فرعيين، إلى توفير الدعم للشباب من أجل تيسير إنشاء أو تنمية ما لا يقل عن 21 200 مؤسسة ريفية تعمل في سلاسل القيمة الزراعية، استنادا إلى الفرص التي تتيحها الأسواق. وسيقوم 5 000 شاب بإدارة هذه المؤسسات الريفية، التي سيساهم 30 في المائة منها في إنشاء وظائف خضراء على سبيل الأولوية وسيركز 20 في المائة منها على القضايا التغذوية.

**المكون 2: وضع نظم غذائية مناصرة للفقراء.** يهدف هذا المكون، الذي سيضم مكونين فرعيين، إلى إدماج 75 000 أسرة معيشية ريفية فقيرة في نظم غذائية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتراعي القضايا التغذوية. وسيبدأ تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالأمن الغذائي في 13 إقليما غير مغطاة بالمشروعات الجاري تنفيذها، وستنفذ الأنشطة المذكورة بالتأزر مع هذه المشروعات في الأقاليم المغطاة. أما تنفيذ الشق المتعلق بالحصول على الأراضي وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية مؤسسات الأعمال، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، فسيجري بالتأزر مع المكون 1.

**المكون 3: التعزيز المؤسسي وإدارة البرنامج.** سيرتبط هذا المكون، الذي سيضم مكونين فرعيين، بالتعزيز المؤسسي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية وغيرها من الجهات الفاعلة، بما يشمل الشؤون المتعلقة بالمنظور الجنساني، ودعم برنامج FANOITRA التابع لوزارة الشباب والرياضة، والسياسات المتعلقة بالحصول على الأراضي والتمويل الريفي، وكذلك التجميع الزراعي ووصول المنتجين إلى الأسواق.

## جيم- نظرية التغيير

- 16- تعتمد نظرية التغيير على ضرورة تزويد الشباب والشابات، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، على نحو منصف، بوسائل للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها منظومة قيادة الأعمال في قطاع الزراعة الغذائية، ودعم إدماج أفقر الناس في النظم الغذائية المستدامة. وستجري تعبئة الشباب على نحو فردي أو من خلال الرابطة والتعاونيات بغية وضع خطط العمل، والهدف من ذلك هو إنشاء فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة الأمن الغذائي وتقليص سوء التغذية. وستراعى خطة العمل لتنمية مؤسسات الأعمال القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة، وسيجري تمويلها من خلال منح قائمة على التشارك في التكاليف. وفضلا عن ذلك، من المزمع إجراء تدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني (نظام التعلم التفاعلي بين الجنسين، ونظام تعلم العمل الجنساني) وعلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 17- وسييسم البرنامج في مساعدة أفقر الناس على التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي، وفي توفير البنية الأساسية العامة والجماعية اللازمة. وسيقوم بتعبئة مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز إنشاء مؤسسات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وسيشتمل البرنامج على دعم استراتيجي سيستهدف على وجه الخصوص الخطة الوطنية للتنمية الزراعية وأنشطة بناء القدرات، بحيث يتسنى لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية تعزيز المساعي الرامية إلى إحداث تحول في النظام الغذائي استنادا إلى البيانات.

## دال- المواعمة والملكية، والشراكات

- 18- يحقق البرنامج المواعمة مع الأولويات الوطنية المحددة في مبادرة مدغشقر الناشئة والسياسات المعمول بها، ولا سيما السياسات التي تستهدف الشباب والعمالة وتغير المناخ والتغذية. وسيساهم البرنامج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و8 و13، وهو بذلك متواءم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في مدغشقر، الذي يشمل الفترة 2021-2023. ويتسق البرنامج أيضا مع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق، وكذلك مع أهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي ينفذه الصندوق في مدغشقر (2022-2026).
- 19- سيجري تنفيذ البرنامج في إطار شراكة وتآزر مع البرامج الاستراتيجية الرئيسية لحكومة مدغشقر، ولا سيما برنامج تنمية "الأقطاب الزراعية" ومبادرة Titres verts وبرنامج FANOITRA. ويستفيد البرنامج أيضا من الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للحصول على الخدمات المالية، ومكتب العمل الدولي (بما في ذلك مشروع ProAgro YOUTH)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي. وسيستفيد البرنامج أيضا من الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج تنمية سلاسل القيمة الزراعية الشاملة. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، يُعترف بإقامة شراكات مع منظمة Humanité et Inclusion، وستقام شراكات أخرى مع الائتلاف الدولي للأراضي ورابطة Solidarité des intervenants sur le foncier لتحسين فرص حصول الشباب والمنتجين الضعفاء على الأرض وكذلك مع شركة SOAFIARY من أجل التآزر في الوصول إلى الأسواق.

## هاء – التكاليف، والفوائد، والتمويل

- 20- يمكن تغطية عجز التمويل البالغ 20 مليون دولار أمريكي عن طريق التمويل المشترك المعبأ أثناء التنفيذ أو في إطار دورات لاحقة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أو آلية الحصول على الموارد المقترضة (اعتمادا على الشروط التي سيجري تحديدها ورهنا بمراعاة الإجراءات الداخلية وبالحصول لاحقا على موافقة المجلس التنفيذي).



21- أما المكونان التقنيان التاليان: (1) تنمية ريادة الأعمال لدى شباب الريف، (2) وضع نظم غذائية مناصرة للفقراء، فيندرجان جزئياً في نطاق العمل المناخي. ويقدر المبلغ الإجمالي الذي خصصه الصندوق للبرنامج بغية تمويل العمل المناخي بمبلغ 25.127 مليون دولار أمريكي ويمثل هذا المبلغ 30.1 في المائة مما خصصه الصندوق للبرنامج.

#### تكلفة البرنامج

22- تبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج على مدى 8 سنوات (2023-2030) 120 مليون دولار أمريكي (532.96 مليار أرياري ملغاشي)، بما فيها اعتمادات للتحسب للأحداث غير المتوقعة. وتبلغ التكلفة الأساسية 107.79 مليون دولار أمريكي (440.74 مليار أرياري ملغاشي). وتقدر تكاليف الأحداث غير المتوقعة بمبلغ 12.2 مليون دولار (92.2 مليار أرياري ملغاشي)، أي 11.3 في المائة من التكلفة الأساسية.

الجدول 1  
تكاليف البرنامج حسب المكون والمكون الفرعي والجهة الممولة  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون/المكون الفرعي		القرض ألف المقدم من الصندوق		القرض جيم المقدم من الصندوق (ألية)		صندوق الأوبك للتنمية الدولية		فجوة التمويل		الحصول على الموارد المقترضة		القرض بآء المقدم من الصندوق		المبلغ	
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ
<b>1- تنمية ريادة الأعمال لدى شباب الريف</b>															
23.6	28 292	0.4	119	-	-	-	-	-	-	-	-	20	5 635	79.6	22 538
1-1 تعزيز مؤسسات شباب الريف															
23.2	27 896	-	0	7.6	2 109	-	-	-	-	28.7	8 000	12.8	3 557	51	14 230
2-1 إنشاء مؤسسات أعمال ريفية قادرة على الصمود															
46.8	56 188	0.2	119	3.8	2 109	-	-	-	-	14.2	8 000	16.4	9 192	65.4	36 768
<b>المجموع الفرعي</b>															
<b>2- وضع نظم غذائية مناصرة للفقراء</b>															
30.8	36 998	21.2	7 846	4.4	1 611	4.1	1 528	54.1	20 000	-	-	3.3	1 203	13	4 810
1-2 تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام															
7.9	9 430	-	-	8.2	777	15.6	1 472	-	-	-	-	15.2	1 436	60.9	5 745
2-2 تطوير البنية الأساسية اللازمة لضمان المرونة في الوصول إلى الأسواق															
38.7	46 428	16.9	7 846	5.1	2 388	6.5	3 000	43.1	20 000	-	-	5.7	2 639	22.7	10 555
<b>المجموع الفرعي</b>															
<b>3- التعزيز المؤسسي وإدارة البرنامج</b>															
0.6	706	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	141	80	565
1-3 دعم السياسات وتعزيز المؤسسات															
13.9	16 679	6.2	1 037	-	-	-	-	-	-	-	-	18.8	3 129	75	12 513
2-3 إدارة البرنامج وتنسيقه															
14.5	17 385	6.0	1 037	-	-	-	-	-	-	-	-	18.3	3 270	75.2	13 078
<b>المجموع الفرعي</b>															
100.0	120 000	7.5	9 002	3.7	4 497	2.5	3 000	16.6	20 000	6.7	8 000	12.6	15 101	50.3	60 401
<b>المجموع</b>															

## الجدول 2

تكاليف البرنامج حسب فئة الإتفاق والجهة الممولة  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع		الحكومة		المستفيدين		صندوق الأوبك للتنمية الدولية		فجوة التمويل		القرض جيم المقدم من الصندوق (الآية الحصول على الموارد المقترضة)		القرض باء المقدم من الصندوق		القرض ألف المقدم من الصندوق		فئة الإتفاق
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
16.3	19 600	14.9	2 924	7.4	1 457	15.3	3 000	24.4	4 793	-	-	7.6	1 485	30.3	5 940	تكاليف الاستثمار
																ألف- الأشغال المدنية
0.3	341	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	68.2	80	272.8	باء- المعدات والمواد
1.6	1 952	25.7	502	-	-	-	-	0.8	16	-	-	14.7	287	58.8	1 147	1- وسائل النقل
16.7	20 031	23.5	4 705	4.6	929	-	-	67	13 423	-	-	1	195	3.9	780	2- المواد والمعدات الإدارية
18.6	22 323	23.3	5 207	4.2	929	-	-	60.2	13 439	-	-	2.4	550	9.9	2 200	3- المدخلات الزراعية
																المجموع الفرعي
																المعدات والمواد
3.3	3 959	-	-	-	-	-	-	-	-	1.2	46	19.7	782	79.1	3 130	جيم- الدراسات
20.2	24 230	-	-	-	2	-	-	5.7	1 388	-	-	18.9	4 568	75.4	18 272	دال- التدريب وحلقات العمل
																هاء- المساعدة التقنية
0.1	157	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	31	80	126	1- المساعدة التقنية الدولية
2.7	3 188	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	638	80	2 550	2- المساعدة التقنية المحلية
2.8	3 345	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	669	80	2 676	المجموع الفرعي
																المساعدة التقنية
1.3	1 501	-	-	-	-	-	-	-	379	0.6	9	14.8	223	59.3	891	واو- عقد تقديم خدمات
19.7	23 665	-	-	8.9	2 109	-	-	-	-	19.9	4 698	14.2	3 372	57	13 486	زاي- أموال الدعم الواردة من صندوق التنمية الزراعية
2.7	3 196	-	-	-	-	-	-	-	-	100	3 196	-	-	-	-	حاء- ترتيبات صندوق الاستثمار الريفي وصندوق ضمان القروض ومؤسسات التمويل البالغ الصغر
84.9	101 820	8.0	8 131	4.4	4 497	2.9	3 000	19.6	20 000	7.8	7 948	11.4	11 650	45.8	46 595	مجموع تكاليف الاستثمار
																التكاليف العادية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ألف- تشغيل المركبات
7.2	8 673	10.0	871	-	-	-	-	-	-	0.6	52	17.9	1 549	71.5	6 200	باء- تشغيل المكاتب
7.9	9 508	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	1 902	80	7 606	جيم- الرواتب والبدلات
15.1	18 179	4.8	871	-	-	-	-	-	-	-	-	18.9	3 451	75.9	13 806	مجموع التكاليف العادية
100.0	120 000	7.5	9 002	3.7	4 497	2.5	3 000	16.6	20 000	6.7	8 000	12.6	15 101	50.3	60 401	المجموع

## الجدول 3

تكاليف البرنامج حسب المكون والمكون الفرعي وسنة البرنامج  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون/المكون الفرعي	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
<b>ألف- تنمية ريادة الأعمال لدى شباب الريف</b>									
1 تعزيز مؤسسات شباب الريف	727	1 941	3 607	5 286	6 523	5 145	3 782	1 281	28 292
2 إنشاء مؤسسات أعمال ريفية قادرة على الصمود	1 672	2 942	3 769	3 941	3 710	3 728	3 984	4 154	27 899
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>2 399</b>	<b>4 882</b>	<b>7 376</b>	<b>9 227</b>	<b>10 233</b>	<b>8 873</b>	<b>7 766</b>	<b>5 435</b>	<b>56 191</b>
<b>باء- وضع نظم غذائية مناصرة للفقراء</b>									
1 تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام	267	2 706	7 169	8 278	8 152	6 309	3 696	418	36 996
2 تطوير البنية الأساسية اللازمة لضمان المرونة في الوصول إلى الأسواق	20	204	1 420	2 215	2 290	1 992	1 288	-	9 429
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>287</b>	<b>2 911</b>	<b>8 589</b>	<b>10 493</b>	<b>10 442</b>	<b>8 301</b>	<b>4 984</b>	<b>418</b>	<b>46 424</b>
<b>جيم- التعزيز المؤسسي وإدارة البرنامج</b>									
1 دعم السياسات وتعزيز المؤسسات	-	62	93	108	159	164	120	-	706
2 إدارة البرنامج وتنسيقه	2 490	1 877	1 917	2 312	2 039	1 887	1 929	2 228	16 679
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>2 490</b>	<b>1 939</b>	<b>2 010</b>	<b>2 420</b>	<b>2 197</b>	<b>2 051</b>	<b>2 049</b>	<b>2 228</b>	<b>17 385</b>
<b>المجموع</b>	<b>5 176</b>	<b>9 732</b>	<b>17 975</b>	<b>22 140</b>	<b>22 872</b>	<b>19 224</b>	<b>14 799</b>	<b>8 081</b>	<b>120 000</b>

## استراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك

23- سيُستمد تمويل البرنامج من الأموال المخصصة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024)، وذلك بمقدار 60.4 مليون دولار أمريكي و15.1 مليون دولار أمريكي على التوالي وآلية الحصول على الموارد المقترضة بمقدار 8 ملايين دولار أمريكي. وستشارك حكومة مدغشقر بمبلغ يصل إلى 9 ملايين دولار أمريكي، وهو مبلغ يغطي الرسوم والضرائب المترتبة على الواردات، وجزءاً من الموارد الداخلية الخاصة، وكذلك المساهمات النقدية أو العينية، بما في ذلك مساهمة في نفقات تشغيل البرنامج. وتقدر مساهمة المستفيدين بمبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي. ومن أجل ضمان القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ المندرجة في نطاق المكون 2، سيقوم البرنامج بتعبئة التمويل المشترك من خلال الآليات التالية: صندوق التكيف (10 ملايين دولار أمريكي)، وبرنامج التأقلم المعزز لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة (7 ملايين دولار أمريكي)، ومرفق البيئة العالمية (3 ملايين دولار أمريكي) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (3 ملايين دولار أمريكي). وستواصل تعبئة التمويل بوجه خاص من الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى الشباب، بما في ذلك حصولهم على التمويل.

## الصرف

24- ستُفتح حسابات مخصصة لدى المصرف المركزي في مدغشقر لتلقي موارد الصندوق والتمويل المشترك، إن وجد. وستُفتح حسابات تشغيلية بالعملة المحلية في المصارف الأساسية على مستويات التدخل المختلفة (الوطنية والأقليمية). وسيجري صرف الموارد التي يمنحها الصندوق وفقاً لطريقة حساب السلف، وسيستند التنفيذ إلى التقارير المرحلية، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية. وتبلغ نسبة التكاليف المتكررة مقارنة بتكاليف الاستثمار 15 في المائة. وما يبرر النسبة المرتفعة نسبياً للتكاليف المتكررة هو طول المسافات، وصعوبات النقل البري وضرورة إنشاء نظام مراقبة فعال على جميع المستويات.

## موجز الفوائد والتحليل الاقتصادي

25- يبيّن التحليل الاقتصادي أن البرنامج استثمار قابل للتطبيق اقتصادياً. ويبلغ معدل العائد الداخلي الاقتصادي الأساسي 15 في المائة ويبلغ صافي القيمة الحالية 66 مليون دولار أمريكي (1.289 مليون أرياري ملغاشي)، ويُحسب وفقاً لمعدل خصم اقتصادي قدره 3 في المائة. وتشير هذه النتائج إلى أنه نظراً إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال هي بنسبة 3 في المائة، ودون مراعاة المزايا المرتبطة بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، يتمتع البرنامج بالقدرة على توليد معدل عائد داخلي اقتصادي وصافي قيمة عالية قويين. وسيولد البرنامج مزايا اقتصادية عامة بفضل خفض واضح لانبعاثات غازات الدفيئة بما يناهز 84 680 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، ضمن أفق زمني مدته 20 عاماً.

## استراتيجية الخروج والاستدامة

26- سيستند تصميم البرنامج وتخطيطه وتنفيذه إلى نهج تشاركي وشامل للجميع. وسيدمج دعم رواد الأعمال الجدوى التجارية والاستدامة. كما أن تعزيز الإنتاج القادر على الصمود في وجه تغير المناخ سيتيح تحقيق تحسينات مستدامة في الإنتاج. وسيولي البرنامج عناية خاصة للإدارة المستدامة للبنية الأساسية من خلال تولى المجتمعات المحلية والسلطات المحلية ومرافق الخدمات التقنية في الوزارات زمام الأمور. وسيجري تحديد وسائل إدارة البنية الأساسية وصيانتها قبل الموافقة على الاستثمارات. وستشارك المؤسسات العامة في العملية، ابتداءً من التخطيط للأنشطة ووصولاً إلى تقييمها النهائي.

## ثالثاً- إدارة المخاطر

### ألف- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها

27- يُعدّ مستوى المخاطر المتأصلة الإجمالي كبيراً ومستوى المخاطر المتبقية الإجمالي متوسطاً. وفئات المخاطر الكامنة المحددة بالبرنامج والمصنفة على أنها "مرتفعة" أو "كبيرة" هي التالية: (1) السياق القطري؛ (2) الاستراتيجيات والسياسات القطاعية؛ (3) السياق البيئي والمناخي؛ (4) القدرة المؤسسية على التنفيذ وتحقيق الاستدامة؛ (5) الإدارة المالية للبرنامج. وُحددت تدابير لتخفيف من أثر المخاطر، منها ما يلي: (1) الحوار السياسي والتعزيز المؤسسي؛ (2) اعتماد ممارسات قادرة على الصمود؛ (ج) حشد الموظفين الأكفاء، والتعاون النشط مع أصحاب المصلحة المعنيين بالإدارة المالية، وكذلك تحسين الضوابط الداخلية.

الجدول 4

#### موجز للمخاطر

مجال المخاطر	مستوى المخاطر المتأصلة	تقييم المخاطر المتبقية
السياق القطري	مرتفعة	كبيرة
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	كبيرة	متوسطة
السياق البيئي والمناخي	مرتفعة	كبيرة
نطاق المشروع	متوسطة	متوسطة
القدرة المؤسسية على التنفيذ وتحقيق الاستدامة	كبيرة	متوسطة
الإدارة المالية	كبيرة	كبيرة <sup>4</sup>
التوريد في المشروعات	متوسطة	متوسطة
الأثر البيئي والاجتماعي والمناخي	متوسطة	منخفضة
أصحاب المصلحة	متوسطة	متوسطة
المخاطر الإجمالية	كبيرة	متوسطة

### باء- الفئة البيئية والاجتماعية

28- لا يُفترض أن يؤدي البرنامج إلى آثار سلبية كبيرة في المجالين البيئي والاجتماعي. وصُنّف البرنامج على أنه **ينطوي على مخاطر متوسطة**. ولن ينفذ أي نشاط في المناطق المحمية ولا في مواقع رامسار. وسيعتمد البرنامج نهجاً متكاملاً يعزز استعادة خصوبة التربة، وتنمية الإيكولوجيا الزراعية، وتعزيز الحراجة الزراعية. ترتبط المخاطر الرئيسية الاجتماعية بعمالة الأطفال، وبجائحة كوفيد-19، وبالأزمة الأوكرانية، وكذلك بحصول الشباب والنساء والشباب ذوي الإعاقة على الموارد الإنتاجية (الأرض والماء والبذور والمدخلات). وأعدت مذكرة تتعلق بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وتُفترض فيها تدابير التخفيف من وقوع آثار سلبية على البيئة الطبيعية من جرّاء تنفيذ الأنشطة، وأدرجت في وثيقة تصميم البرنامج. وتضم هذه المذكرة الخطة الشاملة للإدارة البيئية والاجتماعية والمناخية.

<sup>4</sup> جرى الحفاظ على مستوى المخاطر لأنه يعتمد على التدابير المتوقعة من الحكومة.

## جيم- تصنيف المخاطر المناخية

29- يهدف البرنامج إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والبيئية. وبيّن تقدير انبعاثات الكربون الذي استُمد من أداة التقييم المسبق أن البرنامج سيساعد على تجنب انبعاث غازات الدفيئة بمقدار 84 680 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، ضمن أفق زمني مدته 20 عاماً. وصُنّف البرنامج على أنه ينطوي على مخاطر مناخية مرتفعة. وأجري تقييم الأثر والضعف والقدرة على التكيف في وجه مخاطر المناخ وأُلق بمذكرة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وإضافة إلى ذلك، سيُستخدم في إطار البرنامج التقييم التفصيلي للمخاطر المناخية في الأقاليم الجنوبية إسهاماً في مشروع برنامج تنمية سلاسل القيمة الزراعية الشاملة. وسيُجرى تقييم مفصل لمخاطر المناخ فيما يخص الأقاليم الإضافية التي يغطيها البرنامج.

## دال- القدرة على تحمل الديون

30- في عام 2021، بلغ الدين العام لمدغشقر نسبة 42.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر قدرة البلد على استيعاب الديون متوسطة، ويتعرض البلد لخطر معتدل من حيث إجهاد الديون الخارجية. ولديه مجال معين للمناورة من أجل استيعاب الصدمات، ويُعرّض إجهاد الديون الإجمالي البلد لمخاطر معتدلة.

## رابعاً- التنفيذ

### ألف- الإطار التنظيمي

#### إدارة البرنامج وتنسيقه

31- تتمثل الجهة المقترضة في وزارة الاقتصاد والمالية. وستكون وزارة الزراعة والثروة الحيوانية مسؤولة عن التنفيذ. وستتولى لجنة توجيهية وطنية مسؤولة الموافقة على خطط العمل والميزانيات السنوية، وكذلك اتساقها مع استراتيجيات القطاع الريفي. وعلى مستوى الأقاليم، ستضمن لجان إقليمية للتوجيه والرصد الامتثال لاستراتيجيات وأولويات التنمية الإقليمية.

32- وستتولى إدارة البرنامج الوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج، التي تتمتع باستقلالية إدارية ومالية. وستضمن هذه الوحدة ما يلي: (1) تنفيذ أنشطة البرنامج؛ (2) الامتثال لأحكام اتفاقية التمويل في الإدارة اليومية للبرنامج؛ (3) الامتثال للإجراءات المبيّنة في أدلة البرنامج (الإجراءات والعمليات والإدارة الائتمانية).

33- وستُنشأ أربع وحدات تيسير أقليمية على المستوى الإقليمي وسيتمثل دورها في ضمان تخطيط الأنشطة والإشراف عليها وتنسيقها على هذا المستوى. وستقع مقرّ وحدات التيسير الإقليمية في أمبوفومي (لأقاليم أندروي، وأنوزي، وأتسيمو-أندريفانا) وفي فيانارانتسوا (لأقاليم أموروني مانيا، وماتسياترا العالية، وإيهوروميبي) وفي ماناكارا (لأقاليم أتسيمو-أتسينانانا، وفيتوفيناني، وفاتوفافي) وفي موروندافا (لإقليمي ميلاكي، ومينابي). وستقوم اللجنة الوطنية لتنسيق البرنامج بتغطية الأنشطة في بونغولافا.

#### الإدارة المالية، والتوريد، والحوكمة

34- سيُتبع في نظام الإدارة المالية للبرنامج النموذج الراسخ المعمول به في مشروعات الصندوق في مدغشقر، مع مراعاة الدروس المستفادة والمعارف المكتسبة. وسيُعتمد على نظام لا مركزي يتضمن توحيد المعلومات المالية على المستوى الوطني. وستزوّد الوحدات الإدارية الوطنية والإقليمية بما يلزمها من موظفين ماليين

بحيث يتسنى فصل المهام، طبقاً لما يوصى به في الممارسات الجيدة، فضلاً عن ضمان الرقابة المالية الصارمة على جميع المستويات، بما يشمل الاتفاقات مع الشركاء.

35- وسيجري إعداد أدوات الإدارة (دليل الإجراءات الإدارية والمحاسبية والمالية، واقتناء برمجية المحاسبة وتهيئتها للعمل) عند استهلال تنفيذ البرنامج. ويمكن القيام أثناء التنفيذ بتعبئة خبرات محددة لدعم فريق البرنامج وضمان التنظيم الفعال لشؤون الإدارة الائتمانية. وعلى المستوى الإقليمي، سيجري تعزيز موظفي الخدمات الإدارية والمالية لتسهيل عملية التحقق السابق واللاحق من ضمان الفعالية في تنفيذ الأنشطة.

36- وسيجري التوريد المتعلق بالسلع والأعمال والخدمات التي يمولها الصندوق وفقاً لأحكام لوائح المقترض الخاصة بالتوريد، بقدر ما تتوافق مع المبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق، التي صدرت في 17 أيلول/سبتمبر 2010 وعُدلت في كانون الأول/ديسمبر 2019. وستشتمل كل خطط العمل والميزانيات السنوية على خطة توريد تُعرض فيها الإجراءات التي يتعين على المقترض اتباعها لضمان المواءمة مع المبادئ التوجيهية المعمول بها في الصندوق. وسيجري تنفيذ البرنامج بما يتماشى مع سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد، وكذلك مع القوانين الوطنية المطبقة في مجال الحوكمة.

#### إشراك المجموعات التي يستهدفها البرنامج وتلقياتها ومعالجة التظلمات

37- سيضمن البرنامج مشاركة المجموعة المستهدفة بنشاط وانتظام في الأنشطة والحصول على تلقياتها، وذلك من خلال ما يلي: (1) خطط لإدارة البنية الأساسية بقيادة المجتمع المحلي؛ (2) منظمات منتجين وتعاونيات ومدارس حقلية للمزارعين أو تعزيز ما هو قائم منها؛ (3) لجان إدارية؛ (4) حلقات عمل تشاركية للرصد والتقييم.

#### معالجة التظلمات

38- ستوضع آلية لإدارة الشكاوى. وسيصل الأفراد والمجتمعات المحلية بالصندوق مباشرة ويقدمون شكوى. وستكون هذه الآلية متسقة مع سياسات الصندوق الاجتماعية والبيئية ومع العناصر الإلزامية لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

### باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة، والتواصل

39- سيجري التخطيط بطريقة تشاركية، وسيستند إلى خطط العمل والميزانية السنوية. وسيقوم فريق البرنامج بوضع نظام للرصد والتقييم يتسم بالكفاءة والفعالية. وعند استهلال التنفيذ، سيقوم فريق البرنامج بوضع استراتيجية لإدارة المعارف. وسيحدد استراتيجية تواصل تطويرية. وستقدم وحدة دعم البرامج التي يمولها الصندوق خدمات مشتركة مع البرنامج القطري الذي ينفذه الصندوق في مدغشقر، وستدعم أنشطة إدارة المعارف والتواصل.

#### الابتكار وتوسيع النطاق

40- سيقدم فريق البرنامج ابتكارات، بما في ذلك ابتكارات خضراء ومراعية للمناخ ولقضايا التغذية. وسيروج البرنامج التقنيات التي تدمج مصادر الطاقة المتجددة، ومن المحتمل أن تحسن ربحية المشاريع الريفية. وفيما يتعلق بزيادة الأعمال، ستستخدم الأدوات التي صممها مكتب العمل الدولي وفي إطار برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية على سبيل الأولوية، وكذلك النظام لتعلم العمل الجنساني. ويقع تحقيق الاستفادة وتوسيع نطاق البرامج المنجزة والبرامج الجاري تنفيذها في قلب الأنشطة المقترحة في هذا الصدد.



## جيم- خطط التنفيذ

### جاهزية التنفيذ وخطط الاستهلال

41- سُنستهل الأنشطة التمهيديّة بعد الدخول حيز النفاذ وتلقّي سلفة من الصندوق، وهذه الأنشطة هي التالية: (1) تكليف شركة دولية لحشد الموظفين؛ (2) الحشد التنافسي للموظفين؛ (3) إنجاز الدليلين الإداري والمالي، ودليل التنفيذ؛ (4) استكمال ملفات المناقصات الخاصة بالمعدات؛ (5) دعوات للإعراب عن الاهتمام بالاستقصاءات المرجعية؛ (6) تحديث خطة العمل والميزانية السنوية وخطة التوريد للأشهر الثمانية عشر الأولى؛ (7) دراسات التأثير البيئي والاجتماعي؛ (8) إجراء تقييم مستقل للمشغلين ومقدمي الخدمات؛ (9) إعداد الاتفاقات مع الشركاء الاستراتيجيين.

### الإشراف، واستعراض منتصف المدة، وخطط الإنجاز

42- سيتولى الصندوق مسؤولية الإشراف. وستتبع مهمة الإشراف تتبّع التنفيذ وأداء البرنامج وتأثيره. وسيجرى استعراض منتصف المدة خلال السنة الرابعة لإجراء ما يلزم من تعديلات. وستنظم مهمة الإنجاز.

## خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

43- ستشكل اتفاقية تمويل بين جمهورية مدغشقر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستتوفر نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها قبل الدورة.

44- وجمهورية مدغشقر مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

45- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق مع أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها.

## سادسا- التوصية

46- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضا بشروط فائقة التيسيرية بقيمة تسعة وخمسين مليون وثمانمائة وثمانين ألف يورو (59 880 000 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضا بشروط تيسيرية للغاية بقيمة أربعة عشر مليون وتسعمائة وسبعين ألف يورو (14 970 000 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضا بشروط عادية بقيمة سبعة ملايين وتسعمائة وثلاثين ألف يورو (7 930 000 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

ألفرو لاريو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## **Accord de financement négocié**

(Le document sera mis à disposition avant la session.)

# Cadre logique

Hiérarchie des résultats	Indicateurs				Moyens de vérification			Hypothèses, risques				
	Libellé	Baseline	Mi-parcours	Cible finale	Source	Fréquence	Resp.					
Appendice II  <b>Portée</b>	1. Nombre de personnes bénéficiant de services promus ou appuyés par le Programme				Rapports du Programme	Annuelle	UCP	EB 2022/137/R.33  L'environnement sociopolitique du pays est stable et paisible.				
	Jeunes femmes								0	19 500	39 000	
	Jeunes hommes								0	19 500	39 000	
	Femmes adultes								0	6 500	13 000	
	Hommes adultes								0	19 500	39 000	
	Dont personnes avec handicap								0	390	780	
	Nombre total de personnes								0	65 000	130 000	
	1a. Nombre correspondant de ménages touchés											
	Ménages								0	65 000	130 000	
	Ménages dirigés par des femmes								0	20 000	42 500	
	1.b Estimation correspondante du nombre total des membres des ménages											
	Membres de ménages – Nombre de personnes								0	325 000	650 000	
	<b>Obj. Développement :</b> <i>Promouvoir l'entrepreneuriat inclusif, équitable et durable des jeunes, notamment par le développement des chaînes de valeur résilientes aux CC.</i>	Incidence de la pauvreté dans la zone couverte par le Programme							Statistiques nationales	Annuelle	GdM	Le cadre macro-économique est propice au développement des entreprises.
Pourcentage (%)				71.5%	69%	66%						
Ménages satisfaits des services fournis par le Programme (SF 2.1)				Enquêtes indicateurs de base	RMP et achèvement	UCP						
Pourcentage de ménages (%)							0	80%	90%			
Pourcentage de ménages déclarant une augmentation d'au moins 20% des revenus												
Pourcentage de ménages (%)					30%	50%						
<b>Effet 1:</b> Les jeunes et femmes rurales améliorent leur participation au développement durable des entreprises rurales.	Personnes ayant de nouveaux emplois / opportunités d'emploi (IB 2.2.1)				Enquêtes indicateurs de base	Baseline, RMP et achèvement	UCP	Engagement du secteur privé dans des partenariats économiques.				
	Personnes ayant de nouveaux emplois (Nombre)								0	20 000	50 000	
	Entreprises rurales soutenues signalant une augmentation de leurs bénéficiaires (IB 2.2.2)											
	Entreprises (%)				0	80%	80%					
	Pourcentage d'entreprises rurales soutenues toujours en activité deux ans après leur création				0	60%	70%					
Nombre d'entreprises rurales satisfaites de l'utilisation de services financiers ruraux (IB 1.2.5)				0	8 400	16 800	Enquêtes indicateurs de base	Baseline, RMP et achèvement	UCP	Engagement effectif des institutions financières partenaires		
<b>Produit 1.1:</b> Au moins 75 000 jeunes sont formés pour développer des entreprises rurales.	Nombre de personnes formées à la gestion d'entreprise (IB 2.1.2)				Rapports du Programme	Trimestrielle	UCP	- Les politiques publiques sont propices au développement des marchés et à l'activité économique en zone rurale. - Engagement et soutien actif des organisations de producteurs dans la promotion de l'entrepreneuriat des jeunes.				
	Jeunes femmes								0	18 000	37 500	
	Personnes avec handicap								0	216	450	
<b>Produit 1.2:</b> Au moins 21 200 entreprises rurales portées par des jeunes femmes et hommes sont fonctionnelles.	Nombre d'entreprises rurales créées ou développées par les jeunes				Rapports du Programme	Trimestrielle	UCP					
	Jeunes femmes								0	5 500	10 600	
	Personnes avec handicap									66	127	
	Nombre de jeunes vivant dans les zones rurales ayant accès à des services financiers (épargne, crédit, assurance, envois de fonds, etc.) (IB 1.1.5).								0	22 000	50 000	
	Jeunes femmes								0	11 000	25 000	
	Personnes avec handicap									66	126	
<b>Effet 2:</b> Les exploitants agricoles familiaux améliorent leur accès aux moyens de production et adoptent des systèmes de production durables.	Nombre de ménages déclarant une augmentation de la production (IB 1.2.4)				Enquêtes indicateurs de base	Baseline, RMP et achèvement	UCP		- Absence de catastrophes naturelles majeures (sécheresses graves et inondations). - Les prestataires de services ont la capacité requise ou sont disposés à			
	Ménages dirigés par les femmes									0	12 000	27 200
	Personnes avec handicap										180	408
	Pourcentage de ménages déclarant l'adoption de pratiques et technologies durables et résilientes aux changements climatiques (IB 3.2.2)									0	70%	80%
	Ménages dirigés par les femmes									70%	80%	

	Pourcentage de femmes déclarant une diversité alimentaire minimale – (IB 1.2.8)	A dét.	85%	85%				renforcer leur capacité
<b>Produit 2.1.1:</b> Au moins 10 000 jeunes et femmes ont un accès sécurisé à la terre.	Nombre de bénéficiaires ayant un meilleur accès sécurisé à la terre (IB 1.1.1)	A det.	4 000	10 000	Rapports du Programme	Trimestrielle	UCP	Les partenaires de mise en œuvre et les prestataires de services ont la capacité requise ou sont disposés à renforcer leur capacité à remplir leurs fonctions.
	Jeunes femmes		2 000	5 000				
	Personnes avec handicap		24	60				
<b>Produit 2.1.2 :</b> Au moins 75 000 ménages ruraux pauvres sont dotés de paquets technologies pour une production résiliente au changement climatique.	Producteurs ruraux ayant accès à des intrants de production ou à des modules technologiques (1.1.3)		19 000	75 000	Rapports du Programme	Trimestrielle	UCP	
	Ménages dirigés par les femmes	0	3800	15000				
	Personnes formées aux pratiques ou aux technologies de production (CI 1.1.4)	0	19 000	75 000				
	Femmes	0	11400	30000				
	Jeunes	0	9500	37500				
	Hectares de terres agricoles dotées d'infrastructures liées à l'eau nouvellement construites ou remises en état (IB 1.1.2)	0	900	1842				
<b>Produit 2.1.3. :</b> Au moins 110 500 ménages ruraux pauvres améliorent leur situation nutritionnelle	Nombre de ménages recevant un soutien ciblé pour améliorer leur nutrition (IB 1.1.8)	0	55250	110500	Rapports du Programme et des partenaires	Trimestrielle	UCP	
	Ménages dirigés par les femmes	0	19 000	38 000				
<b>Produit 2.2:</b> Des infrastructures d'accès au marché sont mises en place.	Km de routes construites, remises en état ou modernisées (IB 2.1.5)	0 km	15 km	40 km	Rapports du Programme	Trimestrielle	UCP	
	Nombre d'installations de commercialisation, de transformation ou de stockage construites ou remises en état (IB 2.1.6)	0	40	68				
<b>Effet 3:</b> Les capacités du MINAE et des institutions de développement rural sont améliorées pour une transformation rurale effective.	Nombre de lois, de règlements, de politiques ou de stratégies existants ou nouveaux proposés aux décideurs pour approbation, ratification ou modification (IB Policy 3)	0	1	2	Enquêtes indicateurs de base	Situation de référence, RMP et achèvement	MINAE	Les fonds de contrepartie sont effectivement mobilisés .
	Personnes présentant une amélioration de l'autonomisation (IB IE.2.1) <sup>9</sup>	0%	60%	80%				
	Pourcentage de ménages déclarant qu'ils peuvent influencer la prise de décision des autorités locales et des prestataires de services soutenus par le projet (SF 2.2.) <sup>10</sup>	A dét.	20%	50%				
<b>Produit 3:</b> Les politiques et capacités institutionnelles du MINAE sont renforcées.	Nombre de produits de connaissances pertinents pour les politiques adoptées (IB Politique 1)	0	5	20	MINAE	RMP et achèvement	MINAE	La volonté politique du gouvernement est maintenue
	Nombre de plates-formes multipartites fonctionnelles soutenues (IB Politique 2)	0	2	5	MINAE	RMP et achèvement	MINAE	

9 Indicateur d'effets relatifs à la transformation des rapports entre les sexes suivant le guide du FIDA

10 Indicateur d'effets obligatoire pour les projets approuvés à partir de 2020

# **Matrice intégrée des risques du programme**

Catégorie de risque / Sous-catégorie	Risque inhérent	Risque résiduel
<b>Contexte national</b>	<b>Élevé</b>	<b>Substantiel</b>
<b>Engagement politique</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<p><b>Risque :</b> Les prochaines élections présidentielles sont prévues en 2023 et pourraient générer un changement de leadership politique, Des changements au sein du Gouvernement pourront induire une modification d'orientation politique. Ce qui pourrait présenter un risque de divergence entre les objectifs de PROGRES et ceux du Gouvernement.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> En cas de changement de leadership politique, poursuivre le plaidoyer auprès du nouveau Gouvernement aux fins de maintenir le développement rural comme prioritaire. Tenue de dialogue politique visant à aligner et intégrer les stratégies adoptées par PROGRES dans la mise en œuvre de la Politique Générale de l'État et des orientations stratégiques du MINAE.</p>		
<b>Gouvernance</b>	<b>Élevé</b>	<b>Substantiel</b>
<p><b>Risque :</b> L'indice de corruption élevé au sein du pays constitue un risque pour une mauvaise gouvernance et pourrait se traduire par le manque de transparence dans les différentes procédures administratives de PROGRES.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> Les procédures de gestion financière de PROGRES vont s'appuyer par celles en vigueur dans les projets en cours financés par le FIDA. Le Programme procédera au renforcement de capacité des agents en termes de gouvernance et de lutte contre la corruption. Des contrôles à postériori (et à priori) des procédures par les autorités du Gouvernement (Commission Nationale des Marchés) seront tenus régulièrement.</p>		
<b>Macroéconomie</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<p><b>Risque :</b> La non-maîtrise de l'inflation, le déficit budgétaire ainsi que la non-mobilisation du financement de contrepartie nationale constituent des risques pour PROGRES.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> Les ressources à allouer dans l'appui à l'installation et à l'insertion professionnelle des jeunes dans les chaînes de valeur feront l'objet d'une évaluation approfondie dès la conception. Le budget sera aussi réévalué périodiquement au cours de la mise en œuvre.</p> <p>Les fonds de contrepartie de PROGRES seront à la fois sous forme de contribution en nature et en numéraire. Pour ces derniers, le Gouvernement prendra les dispositions pour la prise en charge des droits et taxes afférentes aux dépenses du PROGRES, y compris les inscriptions annuelles au budget d'investissement public et les exonérations des droits sur les importations qui seront effectuées par le Projet.</p>		
<b>Fragilité et sécurité</b>	<b>Élevé</b>	<b>Substantiel</b>
<p><b>Risque :</b> La fréquence de passage de catastrophes naturelles est élevée, entre autres les sécheresses et/ou les cyclones intenses, les problèmes d'insécurité et attaques des « dahalo », les conflits sociaux pourront aussi entraver la mise en œuvre de PROGRES.</p>		



<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES recourra à l'application des différentes normes de construction dans ses infrastructures (bâtiments, irrigation, etc.). L'adoption des pratiques agro-écologiques, l'utilisation des variétés résistantes aux sécheresses ainsi que l'adoption des techniques culturales plus résilientes renforceront la sécurité du projet aux chocs naturels. La mise en place de comité de concertation et de gestion avec les Associations des Usagers de l'Eau diminuera significativement les risques de conflits. PROGRES emploiera du personnel compétent, connaissant et habitué au contexte local, capable d'écouter le milieu pour mieux prévenir les attaques des « dahalo » et prendre des mesures de sécurité idoines dans le cadre de ses fonctions.		
<b>Stratégies et politiques sectorielles</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<b>Alignement des politiques</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> La Politique Générale de l'État prévoit l'autosuffisance alimentaire pour l'agriculture et elle est axée sur l'industrialisation. Cette politique ne précise pas de ciblage spécifique pour les plus pauvres, et présente un risque de mise à l'écart des populations vulnérables. À ce titre, l'accès des jeunes exploitants (agricoles ou non) au financement du Programme FIHARIANA est par exemple assez limité, car le capital requis au départ ne favorise pas les jeunes en phase d'installation, mais plutôt les jeunes ayant déjà démarré leur exploitation.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES maintiendra de dialogue politique avec le Ministère en charge de l'Agriculture pour assurer plus particulièrement le ciblage direct des femmes et des jeunes chefs de ménage en situation de vulnérabilité. Le Programme s'attèlera aussi au développement de partenariat entre les établissements de formation, les jeunes et les investisseurs privés ou publics (projets/programme du Gouvernement).		
<b>Élaboration et mise en œuvre des politiques</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> L'insuffisance de budget pour l'appui institutionnel ainsi que l'absence d'implication des jeunes ruraux dans l'élaboration des politiques sectorielles, due à un manque de structuration des jeunes ruraux. Cela limiterait la prise en compte des besoins réels des jeunes dans la mise à jour des stratégies nationales et pourrait compromettre l'exécution de PROGRES et la réalisation de ses objectifs.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES, à l'instar des autres projets en cours, maintiendra le dialogue avec le Gouvernement et les parties prenantes dans le cadre de renforcements institutionnels, ainsi que pour favoriser la considération et l'implication des organisations de producteurs et des jeunes dans les dialogues politiques. Le Programme appuiera spécifiquement le renforcement des réseaux de jeunes ruraux.		
<b>Contexte environnemental et climatique</b>	<b>Élevé</b>	<b>Substantiel</b>
<b>Vulnérabilité du programme aux conditions environnementales</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>

<p><b>Risque :</b>  Aggravation des conditions environnementales avec des effets négatifs significatifs sur la sécurité alimentaire et nutritionnelle, la productivité agricole, l'apparition d'organismes nuisibles et de maladies entraînant une vulnérabilité accrue ou une détérioration des moyens d'existence des ménages et une fragilité particulière des jeunes au démarrage de leurs exploitations.  L'usage accru de produits phytosanitaires risque aussi d'avoir des impacts sur les sols et les ressources en eau, et la santé ; la contamination des produits lors du stockage post-récolte. La pratique de feu de brousse détruit les matières organiques du sol.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b>  Les risques environnementaux seront atténués par la mise en œuvre de mesures visant à promouvoir : i) la gestion durable des ressources naturelles (eau et sols) à travers une approche intégrée basée sur l'agroécologie favorisant la restauration des sols, du couvert végétal, la lutte contre l'érosion et la protection des cultures ;  ii) l'utilisation rationnelle des produits phytosanitaires et des engrais chimiques et l'incitation à l'utilisation de l'engrais organique (compost, ...) ;  iii) le respect des normes environnementales dans la réhabilitation et construction des infrastructures d'accès, iv) sensibilisation et formation des bénéficiaires concernant l'utilisation rationnelle de produits phytosanitaires afin d'éviter la pollution des ressources hydriques, v) sensibilisation pour une prise de conscience des dégâts des feux de brousse et incitation à appliquer les sanctions communautaires contre les pyromanes au village.</p>		
<p><b>Vulnérabilité du programme aux impacts des changements climatiques</b></p>	<p><b>Élevé</b></p>	<p><b>Substantiel</b></p>
<p><b>Risque :</b>  Le changement climatique pourrait avoir des effets négatifs significatifs sur la productivité agricole, les infrastructures de maîtrise d'eau et stockage. Les sécheresses qui créent une situation d'insécurité alimentaire due au stress hydrique pourraient aussi favoriser la prolifération des maladies sur l'agriculture et l'élevage. Ces phénomènes (sécheresse dans le Sud, cyclone et inondation) limiteraient l'impact des investissements du Programme auprès des jeunes (systèmes de productions et des infrastructures mis en place) en entraînant une fragilité des acquis des jeunes notamment au moment du démarrage de leur exploitation.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b>  Les investissements proposés par PROGRES prendront en compte la durabilité environnementale des entreprises menées par les jeunes et l'adaptation à long terme aux conditions climatiques locales. Il s'agira entre autres de : i) promouvoir des techniques et pratiques culturelles résilientes au climat et des systèmes d'élevage résilients ; ii) de développer les métiers verts et des exploitations soucieuses de l'environnement au sein des chaînes de valeur priorisées ; iii) de sensibiliser les jeunes et les ménages ruraux sur les risques climatiques et l'adoption des pratiques climato-résilientes. La mise en œuvre se fera en partenariat avec le MEDD, aussi bien dans la formation des jeunes que dans les paquets d'appui pour renforcer la résilience face aux aléas climatiques.</p>		
<p><b>Portée du programme</b></p>	<p><b>Moyen</b></p>	<p><b>Moyen</b></p>
<p><b>Pertinence du programme</b></p>	<p><b>Faible</b></p>	<p><b>Faible</b></p>
<p><b>Risque :</b>  La non-adéquation du PROGRES aux visions et aux priorités nationales pourrait entraver l'atteinte des objectifs du projet.</p>		

<p><b>Mesures d'atténuation :</b>  PROGRES est aligné à la vision du MINAE et du Gouvernement, au Velirano n°9 de l'Initiative pour l'émergence de Madagascar. PROGRES est inscrit dans la Politique Générale de l'État, à la Politique nationale de l'environnement et du développement durable (PNEDD). PROGRES s'inscrit parfaitement dans l'objectif du COSOP 2022 – 2026 de Madagascar.</p> <p>La formation et l'emploi des jeunes ruraux font partie des priorités du Gouvernement et du MINAE dans le cadre du PEM. Le Programme offrira un éventail de formation et d'appui suivant l'âge, la catégorie socio-économique et le niveau d'éducation des jeunes ruraux.</p>		
<b>Solidité technique</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<p><b>Risque :</b>  La non-maitrise des techniques et des outils d'exécution du programme par l'UNCG et par les partenaires de mise en œuvre, ainsi que la faible capacité des organisations paysannes à adopter de technologies performantes pourront handicaper la solidité technique du programme. Il en est de même du fait que certains jeunes ciblés ne soient pas intéressés de travailler dans le secteur agricole.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b>  PROGRES sera exécuté suivant le manuel d'exécution technique (PIM) pour faciliter la mise en œuvre de ses activités. Des ateliers d'appropriation des stratégies et des mécanismes opérationnels avec les parties prenantes dont les organisations paysannes du Programme seront organisés. PROGRES se référera aussi à la valorisation des expériences des autres projets, notamment ceux du Programme FORMAPROD et DEFIS. Les renforcements de capacité et le recyclage des techniciens seront entrepris.</p>		
<b>Capacités institutionnelles d'exécution et de viabilité</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<b>Modalités d'exécution</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<p><b>Risque :</b>  Le manque de capacité de l'UCP ainsi que de ses partenaires de mise en œuvre impactera sur la gestion du Programme.</p>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<p><b>Mesures d'atténuation :</b>  PROGRES sera mis en œuvre par une unité nationale de coordination et de gestion (UNCG) ainsi que des unités interrégionales de facilitation (UFR). Le programme procèdera au recrutement du personnel qualifié sur une base compétitive et ouverte. Des formations et des renforcements de capacités du personnel du Programme et ceux de ses partenaires sur les procédures du FIDA sont prévus. Par ailleurs, les communautés de pratiques, les échanges d'expérience et l'apprentissage au sein du portefeuille sont promus par la CAPFIDA. L'équipe du Programme bénéficiera des connaissances et savoir-faire acquis par les autres projets du portefeuille FIDA à Madagascar.</p>		
<p><b>Risque :</b>  Fragilité des opérateurs œuvrant dans la formation agricole et dans le soutien à l'entrepreneuriat rural, qui sont fortement dépendants d'appuis extérieurs (PTF, projets/programmes...), ce qui menace la durabilité des bénéficiaires (formations et accompagnements) dans le temps.</p>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<p><b>Mesures d'atténuation :</b>  Privilégier la mise en place d'un mécanisme pérenne de financement pour la formation et les services d'appui aux entreprises rurales ; renforcer les capacités des établissements de formation et des fournisseurs de services à lever des partenariats à travers leur projet d'établissement.</p>		

<b>Risque :</b> Offre de service financier des Institutions financières limitée et concentrée en milieu urbain, privant ainsi l'accès des jeunes entrepreneurs et des femmes en milieu rural. Les Institutions financières n'ont pas suffisamment de fonds à prêter aux femmes et jeunes entrepreneurs.	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<b>Mesures d'atténuation :</b> Promouvoir le développement des GVEC/VSLA dans des zones inaccessibles aux IMF. Renforcer les capacités des jeunes et des femmes à se regrouper et monter des projets communs pouvant utiliser des équipements communs susceptibles d'être financés par le Fonds de développement agricole. Inciter les IMF à se déployer en milieu rural en les appuyant avec le FAI (fonds d'appui institutionnel). PROGRES allouera un FIR (fonds d'investissement rural) à des Institutions financières à titre de refinancement pour qu'elles ne souffrent pas d'insuffisance de fonds de crédit prêter aux MER.		
<b>Suivi-évaluation des dispositifs</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>
<b>Risque :</b> La non-efficacité du système de suivi évaluation du Programme, et la faible implication des partenaires techniques et parties prenantes à l'opérationnalisation du système de suivi évaluation du PROGRES entraîneront une capacité limitée à suivre le projet.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> Le dispositif et les instruments de suivi-évaluation (SE) de PROGRES seront bâtis sur les acquis et les leçons tirées des projets et programmes en cours. PROGRES procédera à l'élaboration du système de suivi-évaluation axé sur les résultats selon les normes du FIDA, au renforcement de capacité et formation des personnes en charge du suivi évaluation.		
<b>Gestion financière du projet</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Substantiel</b>
<b>Organisation et dotation en personnel du projet</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Substantiel</b>
<b>Risque :</b> Les derniers recrutements, notamment pour le RAF de AD2M-II, un projet en cours dans le portefeuille, ont été assez difficiles faute de candidats qualifiés et motivés à travailler dans les conditions proposées par les projets. Cette situation risque de se reproduire, surtout pour les postes basés dans des régions éloignées de la capitale.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> Le processus de recrutement de personnel commencera aussitôt que possible avec un AMI à large diffusion et une consultation de base de données locales. Le Programme sera conçu de manière à pouvoir offrir des conditions attrayantes à son personnel ; cette exigence sera prise en compte comme condition de premier décaissement. Un programme de formation et de renforcement de capacité adéquat sera mis en œuvre dès le démarrage du programme.		
<b>Budgétisation du projet</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> La durée du processus budgétaire prend en moyenne 3 mois jusqu'à son approbation. La préparation et l'approbation des PTBA restent un processus assez lourd qui risque toujours de retarder l'exécution du Programme, notamment au démarrage.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> Le premier PTB du Programme sera de 18 mois. Les parties prenantes adopteront un processus dynamique, avec une flexibilité pour les éventuelles une mise à jour en cours d'exécution.		
<b>Flux de fonds et procédures de décaissement du projet</b>	<b>Elevé</b>	<b>Substantiel</b>

<p><b>Risque :</b> La durée des traitements des DRF et d'approvisionnement des fonds sont particulièrement longue (30 – 90 jours) : validation des DRF sur ICP, Traitement et paiement des DRF par le FIDA, régularisation des fonds d'emprunt et le processus d'appel de fonds du compte spécial vers le compte désigné au niveau du Ministère en charge des Finances. Cela compromet la disponibilité des fonds. En outre, au début de chaque année, les décaissements prévisionnels doivent être engagés dans le budget du Ministère chargé de l'Agriculture. En attendant cet engagement global, tout décaissement des projets reste en instance.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> Les échanges réguliers avec les responsables au sein du Ministère en charge des Finances aideront à mieux appréhender les procédures et anticiper/prévenir les délais. Par ailleurs, la partie nationale est en réflexion sur les révisions/améliorations nécessaires aux procédures afin d'accélérer les flux de fonds et accroître la performance des projets. Cet aspect crucial sera encore une fois abordé avec les autorités nationales dans le cadre de la conception du Programme.</p>		
<b>Contrôles internes du projet</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Substantiel</b>
<p><b>Risque :</b> Une défaillance éventuelle du système de contrôle interne constituerait un risque majeur pour l'investissement dans son ensemble. Les structures gouvernementales décentralisées à Madagascar et les distances physiques peuvent être des facteurs limitants pour une surveillance fiduciaire efficace</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> Une fois de plus, PROGRES bénéficiera des acquis et leçons tirées des projets et programmes en cours. Le manuel de procédures prévoit généralement les processus de décision et d'exécution. Des dispositions sont prévues afin que la séparation des fonctions incompatibles soit respectée. Les contrôles sont prévus tant au niveau du Programme qu'à travers l'unité d'audit interne du Ministère de tutelle et de la CAPFIDA. Le personnel des services administratifs et financiers au niveau régional sera renforcé pour garantir des vérifications ex ante et ex post de l'effectivité des activités sur le terrain. L'échantillonnage couvrira autant les opérations gérées par les URFs que par les prestataires.</p>		
<b>Information comptable et financière du projet</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Substantiel</b>
<p><b>Risque :</b> Les projets et programmes du portefeuille FIDA à Madagascar maîtrisent et utilisent assez efficacement le logiciel TOM2PRO, cependant les dernières missions de supervision ont constaté que certaines fonctionnalités pratiques de l'application restaient insuffisamment exploitées. Cela induit des risques de discordances entre les différentes données et informations comptables.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> L'utilisation du logiciel TOM2PRO sous web permet un enregistrement rigoureux et détaillé des activités, des catégories et comptes à un niveau répondant aux directives du FIDA sur la gestion fiduciaire et les rapports financiers. L'équipe nouvellement recrutée dans le cadre du Programme bénéficiera d'un renforcement de capacité sur la maîtrise et l'optimisation du logiciel.</p>		
<b>Audit externe du projet</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>

<b>Risque :</b> À cause du contexte et des contraintes sanitaires liés à la pandémie COVID-19, les exercices d'audits externes des projets et programmes en cours ont connu des retards (recrutement des cabinets, travaux d'audit et livraison des rapports) ces deux dernières années.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> L'évolution du contexte sanitaire étant assez imprévisible, le Programme prendra des dispositions pour anticiper et commencer le processus de recrutement du cabinet d'audit devant certifier les états financiers le plus tôt possible, dès son démarrage.		
<b>Passation des marchés relatifs au projet</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<b>Cadre juridique et réglementaire</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> L'existence des dispositifs du cadre réglementaire non adaptés aux normes internationales et inadéquates pour mener les passations de marché risque de nuire les procédures de passation de marché du PROGRES.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES appliquera la nouvelle loi (2016-055 portant code des marchés publics) pour une meilleure conformité de procédure aux normes internationales. Les marchés de biens, de travaux et des services de PROGRES seront passés conformément aux dispositions de la réglementation de l'emprunteur/du bénéficiaire en matière de passation de marchés, dans la mesure où celle-ci est compatible avec les directives du FIDA pour la passation des marchés.		
<b>Responsabilité et transparence</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> Une responsabilité non bien définie pour chaque agent, et l'absence de transparence dans la gestion administrative, notamment au niveau du gouvernement entraveront la préservation de l'intégrité du projet.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES procédera à l'élaboration de manuel de procédures clair et transparent, à une élaboration de TDR spécifique pour chaque poste, à la parution en journal de tous les appels d'offres et au renforcement des dialogues avec l'administration. Au niveau national, le BIANCO (Bureau Indépendant Anti-Corruption) est opérationnel. Il sensibilise régulièrement les acteurs pour la dénoncer les affaires de corruption, dont celles sur les marchés publics. Les Pôles Anti-Corruption (PAC - juridiction anticorruption), sont aussi en place depuis 2019 au niveau des provinces. Par ailleurs, le CAMM : Centre d'Arbitrage et de Médiation de Madagascar est progressivement reconnu pour d'autres niveaux de recours.		
<b>Capacités en matière de passation des marchés publics</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>
<b>Risque :</b> La faible maîtrise de la procédure nationale et des procédures du FIDA par les agents de passation de marchés et des partenaires risquent d'entraîner des effets négatifs sur les résultats de PROGRES.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES procédera au recrutement des agents expérimentés sur la base compétitive et transparente pour l'UCP. Le projet favorisera aussi le renforcement de capacité des agents des partenaires du projet et l'assistance technique du programme auprès des partenaires en matière de passation de marchés.		
<b>Processus de passation des marchés publics</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>

<b>Risque :</b> Les processus de passation de marché très longs et la lourdeur des procédures administratives entraineront une mauvaise performance dans la mise en œuvre et l'utilisation des ressources de PROGRES.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> Le Programme accordera une attention particulière à la planification avec un calendrier de traitement optimal des dossiers. La conduite de passation des marchés sera répartie au niveau des coordinations nationales et régionales. PROGRES assurera aussi l'intégration des agents expérimentés du MINAE dans le processus de passation de marchés notamment pour l'analyse des offres.		
<b>Impact environnemental, social et climatique</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>
<b>Conservation de la biodiversité</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>
<b>Risque :</b> Menace importante à la biodiversité ou la perte de celle-ci, par les pratiques culturelles non-durables (feux de brousse ou agriculture sur brûlis) et l'utilisation incontrôlée des pesticides.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES se propose d'adopter et de promouvoir des pratiques agricoles et des exploitations durables, fondée sur des techniques agro-écologiques, ce qui permettra de limiter la perte de la biodiversité. Elle sera couplée avec la sensibilisation à la limitation des cultures dans l'écosystème sensible et le respect des schémas d'aménagement établis pour les territoires concernés.		
<b>Efficiences des ressources et prévention de la pollution</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>
<b>Risque :</b> Pollution des eaux et du sol due à l'utilisation non contrôlée des produits phytosanitaires liée à l'intensification agricole et notamment au développement du maraîchage ; mauvaise gestion des déchets de transformation.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> L'approche intégrée basée sur l'agroécologie favorisera l'utilisation raisonnée de produits phytosanitaires et la minimisation de l'utilisation d'engrais inorganiques en remplacement d'engrais organiques biodégradables. En outre, PROGRES veillera à ce que les unités de transformation soient dotées de dispositifs de collecte et de traitement des déchets d'activités.		
<b>Patrimoine culturel</b>	<b>Faible</b>	<b>Faible</b>
<b>Risque :</b> Aucun risque que le Programme puisse causer une dégradation importante des ressources culturelles ou physiques, notamment des menaces pour des ressources d'importance historique, religieuse ou culturelle, ou leur perte.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> N/A		
<b>Peuples autochtones</b>	<b>Faible</b>	<b>Faible</b>
<b>Risque :</b> La Programme n'interviendra pas dans la zone où vivent les seuls peuples autochtones à Madagascar (Mikea). PROGRES ne présente aucun risque qui puisse avoir un impact physique, social ou économique négatif important sur les peuples autochtones.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> N/A		
<b>Conditions de travail</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>

<p><b>Risque :</b> Le Programme peut induire des pratiques de travail abusives (par exemple, le travail forcé ou le travail des enfants), des cas de violence sexiste, des conditions de travail discriminatoires et dangereuses/insalubres pour les emplois créés dans le cadre du Programme, notamment au sein des entreprises rurales et des prestataires de service. Les éventuels styles de recouvrement « musclés » de la part des Institutions financières envers les jeunes en impayé de crédit peuvent créer un comportement de méfiance ou de déception vis-à-vis du programme.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> La logique d'intervention du Programme intégrera dès sa conception les principes de base d'instauration du travail décent pour les jeunes ruraux appuyés et leurs entreprises. Tous les contrats avec des entrepreneurs, fournisseurs et autres tiers devant être financés sur les fonds du FIDA comprendront des dispositions interdisant le travail des enfants et promouvant le travail décent. Les mesures de prévention et de lutte contre la violence sexiste seront prises et le Projet intégrera dans les activités de sensibilisation et des formations pour adresser et mitiger la violence sexiste. Une formation sur des questions telles que l'exploitation et les abus sexuels, le travail des enfants et le travail décent sera dispensée aux partenaires d'exécution au démarrage. Ces différentes problématiques (travail des enfants, violences basées sur le genre (VBG), abus sexuels, etc.) seront également traitées et discutées au niveau des ménages et des communautés à travers le GALS. Les procédures SECAP seront strictement appliquées aux différents contrats menés dans le cadre du PROGRES. Pour faire face aux éventuels impayés de la part des MER, les Institutions financières peuvent faire appel au Fonds de garantie mis en place par PROGRES afin de pouvoir mener du recouvrement amiable non agressif.</p>		
<b>Santé et sécurité communautaires</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>
<p><b>Risque :</b> L'imprévisibilité du contexte et de l'évolution de la pandémie de COVID-19 peuvent entraîner des mesures de restriction empêchant le bon déroulement des activités du Projet</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> Intensification de la sensibilisation des communautés sur les mesures à prendre en fonction de la situation sanitaire.</p>		
<b>Réinstallation et réinsertion économique des populations</b>	<b>Moyen</b>	<b>Faible</b>
<p><b>Risque :</b> L'installation des jeunes formés par PROGRES ne comporte pas de risque majeur de délocalisation de population, car le Programme valorisera le capital déjà acquis par les jeunes dans le cas où ils choisissent la filière agricole. Il n'y a aucun risque que le Programme puisse avoir un impact physique, social, culturel ou économique négatif important, notamment auprès des groupes cibles, du fait de l'acquisition de terres et de la perte involontaire de terres, d'actifs, d'accès aux actifs, de sources de revenus ou de moyens d'existence.</p>		
<p><b>Mesures d'atténuation :</b> N/A</p>		
<b>Émissions de gaz à effet de serre</b>	<b>Faible</b>	<b>Faible</b>



<b>Risque :</b> Augmentation des émissions de gaz à effet de serre due aux pratiques agricoles (émissions de méthanes et de carbone), au processus de transformation des produits agroalimentaires et aux pratiques culturales sur brûlis contribuant ainsi aux changements du climat.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> Les jeunes seront formés sur les techniques limitant l'émission de gaz à effet de serre et aussi sur la pratique du reboisement et de l'agroforesterie pour atténuer les risques. Le Programme promouvra systématiquement la valorisation des systèmes agro-écologiques et les pratiques culturaux climato-résilientes. L'utilisation des sources d'énergie renouvelable sera privilégiée au niveau des entreprises et des ménages.		
<b>Vulnérabilité des populations cibles et des écosystèmes aux fluctuations et aléas climatiques</b>	<b>Substantiel</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> Impact sur les moyens d'existence et la santé des populations rurales due aux conditions climatiques extrêmes (sécheresse, vent fort, inondation, etc.).		
<b>Mesures d'atténuation :</b> Le Programme sensibilisera les bénéficiaires aux risques climatiques et l'accès à l'information climatique incluant les mesures d'alerte précoces sur les risques climatiques. L'application des procédures SECAP et la conformité aux réglementations nationales (MECIE) limiteront les risques d'accentuation de la vulnérabilité des écosystèmes en lien avec la transformation du paysage agricole.		
<b>Parties prenantes</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<b>Coordination/participation des parties prenantes</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> Le manque de coordination et d'harmonisation des interventions sur le terrain entraînera une superposition/duplication des activités au sein du Programme. L'exclusion de certaines catégories de bénéficiaires, notamment des jeunes, ainsi que la connaissance et le savoir-faire limités des parties prenantes compromettent aussi l'exécution du Programme et la réalisation de ses objectifs.		
<b>Mesures d'atténuation :</b> La mise en œuvre de PROGRES se fera en coordination et en étroite collaboration avec le Programme DEFIS, selon une approche programme au sein du portefeuille FIDA à Madagascar. Des outils communs de planification et même une certaine mutualisation des ressources seront adoptés au sein des régions communes aux deux programmes pour atteindre des niveaux de synergie et d'efficacité optimaux. Le Programme mettra en œuvre un plan de renforcement (technique, moyens matériel et financier) des parties prenantes clés et évaluera périodiquement leur performance par rapport à l'avancement vers les objectifs communs et les conditions de désengagement (niveau d'appropriation et autonomie).		
<b>Doléances des parties prenantes</b>	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<b>Risque :</b> L'inefficacité du mécanisme de gestion des plaintes pourrait compromettre l'exécution de PROGRES.	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>

<b>Mesures d'atténuation :</b> PROGRES aura recours à un manuel de traitement de plainte, sur la base de ceux appliqués dans le cadre des projets et programmes en cours.		
<b>Risque :</b> Accaparement de certains avantages par les groupes plus dynamiques et influents (capture par les élites)	<b>Moyen</b>	<b>Moyen</b>
<b>Mesures d'atténuation :</b> Respect rigoureux des critères de sélection des bénéficiaires, concertation avec les institutions communautaires, promotion de l'approche participative		